نيابة عن خادم الحـــ

الأمير عبدالله يرأس وفد المملكة فـــ

رأس صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وفد المملكة العربية السعودية لاجتماعات القمة العربية غير العادية التي استضافتها جمهورية مصر العربية الشقيقة.

وقد رافق سمو ولي العهد وفد رسمي مكون من: صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية ومعالي الشيخ عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري نائب رئيس الحرس الوطني المساعد وصاحب السمو الأمير تركي بن عبدالله بن محمد آل سعود المستشار بديوان سمو ولي العهد وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود المستشار بديوان سمو ولي العهد وصاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود المستشار بديوان سمو ولي العهد وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء ومعالي وزير الإعلام الدكتور فؤاد بن عبدالسلام الفارسي ومعالي وزير المالية والاقتصاد الوطني الدكتور ابراهيم بن عبدالعزيز العساف ومعالي وزير الحج الأستاذ اياد بن أمين مدني ومعالي رئيس ديوان سمو ولي العهد الأستاذ ناصر الراجحي ومعالي المستشار بديوان سمو ولي العهد الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز التويجري ومعالي رئيس الشؤون الخاصة لسمو ولي العهد الأستاذ ابراهيم بن عبدالرحمن الطاسان ومعالي وكيل المراسم الملكية الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الطبيشي ومعالي نائب رئيس ديوان سمو ولي العهد والسكرتير الخاص الأستاذ خالد بن عبدالعزيز التويجري.

رمين الشريفين

ي اجتماعات القمة العربية الطارئة

ففي صباح يوم السبت ١٤٢١/٧/٢٤هـ الموافق ٢١ اكتوبر ٢٠٠٠م بدأت القمة العربية الطارئة بمشاركة عدد من الملوك والرؤساء والأمراء العرب الذين تحدثوا في الجلسة الافتتاحية مشددين في كلماتهم على ضرورة التضامن العربي لدعم الانتفاضة الفلسطينية

وقد ألقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني كلمة المملكة العربية السعودية في الجلسة الافتتاحية أكد فيها ان الظروف التي تمر بها الامة تحمل في طياتها الكثير من النذر وتهدد باحتمالات التفجير والانزلاق في دوامة العنف وعدم الاستقرار.

وقال سموه ان الخيار امامنا خيار صعب ودقيق وهو خيار الوقوف بثبات وصمود متمسكين بمبادئنا وحقوقنا المشروعة.. انه الخيار الذي يرفض الرضوخ لأي ضغوط سياسية كانت أو عسكرية.. انه خيار الاستقلالية في القول والاستقلالية في العمل.

ودعا سمو ولي العهد إلى التوقف عن اقامة اية علاقات مع (إسرائيل) والغاء أي نوع من العلاقات أو الصلات التي نشأت في ظل عملية السلام التي استهانت (إسرائيل) بكل متطلباتها.

وقال «اننا نرى ضرورة ربط أي استئناف لهذه العلاقات باحراز انجاز حقيقي ليس فقط على المسار الفلسطيني بل وكافة مسارات هذه العملية».

واقترح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز انشاء صندوق برأس مال قدره مئتا مليون دولار يخصص للانفاق على اسر الشهداء الفلسطينيين في الانتفاضة.

كما اقترح سموه انشاء صندوق ثان يحمل اسم (صندوق الأقصى) يخصص له ثمانمائة مليون دولار لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والاسلامية للقدس.

وفيما يلي نص كلمة سمو ولي العهد.

بسم الله الرحمن الرحيم

والسلام على من أسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى

صاحب الفخامة الرئيس حسني مبارك

أيها الاخوة القادة

أيها الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

نجتمع اليوم ممثلين لآمال وآلام شعوبنا الأبية، ومن يمثل أمة لابد ان يرفع بهمته شرفا وكبرياء، محاكيا طموحاتها الكبيرة والمتألقة في سماء العزة والتاريخ الذي اشرق على العالم من ارضنا.

واقول ذلك مذكرا بالامانة الملقاة على عاتقنا جميعا فمن يكون الاسلام دينه والعروبة موطنه والتاريخ المضيء ملهمه لابد ان يرفض كل طرح لايشرف صاحبه فالمروءة لاتتجزأ والشرف لايتلون والمعتقد لايساوم (عليه فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض).

إنني ايها الاخوة أستشير المروءة والقيم والاخلاق العربية لدى كل منكم وقبل ذلك أسألكم بعزة الخالق جل جلاله ان تقفوا مع الحق ثم مع امتكم وشعوبكم وقفة رجل واحد ولا يضيع حق وراءه مطالب حقنا جلي ولا يحتاج ابدا إلى اثبات.

وإنني اعلن امامكم وامام العالم بأننا في المملكة العربية السعودية ملكا وحكومة وشعبا

لا نرى الحل في التهميش أو في القفز على واقعنا الحاضر أو في محاولة تسكين الجراح وامتصاص الغضب العربي والاسلامي الذي نحن جزء منه.

السيد الرئيس

إذا كنا قد تعودنا ان نكرر في كل اجتماع ان لقاءاتنا تأتي في ظروف حرجة فإن الموقف اليوم يختلف حيث ان الظروف التي نمر بها ليست حرجة ودقيقة فحسب بل تحمل في طياتها الكثير من النذر وتهدد باحتمالات التفجير والانزلاق في دوامة جديدة من العنف وعدم الاستقرار. ان الخيار امامنا صعب ودقيق ولكنه ليس خيارا بين استسلام مذل ومهين وبين معركة تفرض علينا فرضا دون ان يكون لنا أي ارادة في اختيار زمانها ومكانها وحتى اسلحتها بل هو خيار الوقوف بايمان بثبات وصمود متمسكين بمبادئنا وحقوقنا المشروعة وقبل ذلك بحول الله وقوته. انه الخيار الذي يرفض الرضوخ لأي ضغوط سياسية كانت أو عسكرية، انه خيار الاستقلالية في القول والاستقلالية في العمل.

وفي هذا الصدد اسمحوا لي يا فخامة الرئيس ان أحدد ما يمكن ان يشكل جوانب الموقف الذي يجب علينا الخروج به من هذا المؤتمر.

أولا: يجب ان لا تنحصر مناصرتنا للاخوة الفلسطينيين في اطار الدعم المعنوي والسياسي بل يجب ان تكون مساندتنا لهم بكل الوسائل وعليه فإننا نقترح انشاء صندوق يحمل اسم صندوق انتفاضة القدس برأس مال قدره مئتا مليون دولار ويخصص للانفاق على اسر الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا في الانتفاضة وتهيئة السبل لرعاية وتعليم ابنائهم، كما اننا نقترح انشاء صندوق يحمل اسم صندوق الأقصى يخصص له ثمانمائة مليون دولار لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية الاسلامية للقدس والحيلولة دون طمسها وتمكين اخوتنا الفلسطينيين من الفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

واعلن هنا باسم خادم الحرمين الشريفين

الأمير عبدالله يقترح إنشاء صندوقين لدعم أسر الشهداء والحفاظ على هوية القدس بمليار دولار، ويعلن باسم خادم الحرمين والشعب السعودي مساهمة المملكة بربع المبلغ .. والتكفل بدعم ألف أسرة من أسر الشهداء والجرحى.

وباسم الشعب السعودي بأن المملكة العربية السعودية ستسهم بربع المبلغ المخصص لهذين الصندوقين. كما اعلن ان شعب المملكة في مقدمته أخي خادم الحرمين الشريفين سيتكفل بدعم الف اسرة فلسطينية من أسر شهداء وجرحى انتفاضة الأقصى.

ثانيا: ان القدس الشرقية قضية عربية اسلامية غير قابلة للتنازل والمساومة ولا يمكن بأي حال من الاحوال التخلي عنها ونعتبرها جزءا من الاراضي العربية المحتلة التي تسري عليها قرارات مجلس الامن ذات الصلة، وان المسؤولية في الحفاظ على القدس وتحرير الاراضي المحتلة تقع علينا جميعا وليس هناك من امل للاضطلاع بهذا الدور ما لم نقف صفا واحدا ونتجاوز الخلافات ونقف في وجه من يحاول ان يضعف تضامننا وينشر بذور الفتنة بيننا.

ثالثا: ان على الولايات المتحدة الامريكية بصفتها راعية عملية السلام مسؤولية خاصة في الانهيار الذي تواجهه هذه العملية فمعنى الرعوية يقضي من الراعي التأكد من سلامة النهج الذي تسلكه العملية السلمية ومحاسبة المسؤول عن انحرافها عن مسارها المرسوم.

وقد كنا نتوقع بعد كل الايجابية وروح الالتزام التي أظهرها الجانب العربي تجاه عملية السلام ومتطلباتها أن يجري ردع الجانب الإسرائيلي أو على الاقل توجيه اللوم اليه مقابل ما بدا منه من تعنت وما اقترفه من سلوك وممارسات تتنافى مع مبادىء وأسس مؤتمر مدريد للسلام وتتعارض مع نصوص اتفاقاته المبرمة مع الجانب الفلسطيني.

رابعا: في مقابل هذا المسلك الإسرائيلي والعجز الدولي عن احتوائه ولجمه فمن الطبيعي أن يتم التوقف عن اقامة أية علاقات مع (إسرائيل) و إلغاء أي نوع من العلاقات أو الصلات التي نشأت في ظل عملية السلام التي استهانت (إسرائيل) بكل متطلباتها..

واننا نرى ضرورة ربط أي استئناف لهذه العلاقات باحراز انجاز حقيقي ليس فقط على المسار الفلسطيني بل وكافة مسارات هذه العملية.

أيها الاخوة القادة..

انني لا أزايد بما قلت فلا أبتغي من ذلك غير وجه الحق سبحانه وتعالى. ولا أعتقد أن أياً منا سينسى، ما عاش، صورة الرعب والفزع التي ارتسمت على محيا محمد الدرة قبل أن يفارق الحياة. ولا أظن أنني ما حييت سأنسى الاجساد الممزقة والعيون الجاحظة والاذرع والاضلاع المهشمة بفعل الرصاص المتفجر عندما رأيتها ممدة في مستشفيات المملكة.

ولقد قلت مارأيته لزاما علي تجاه ديني ووطني وأمتي العربية والاسلامية فإن أخطأت فمن نفسي وان أصبت فمن الحق جل جلاله.

وأختتم هذه الكلمة مبتهلا إلى العلي القدير أن يهدينا إلى سواء السبيل ويعيننا على السعي لتحقيق كل ما يعود بالخير والصلاح لأمتنا العربية والاسلامية ويهيىء لنا من أمرنا رشدا انه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي

نص البيان الختامي:

تلبية للدعوة العاجلة التي وجهها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بصفته رئيس مؤتمر القمة غير العادي بالقاهرة عام ١٩٩٦م عقد اصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية مؤتمرا غير عادي في القاهرة في الفترة ٢٣- ٢٤ رجب ١٤٢١هـ الموافق ٢١- ٢٢ اكتوبر - تشرين الاول ٢٠٠٠م.

يأتي انعقاد هذه القمة في ظروف بالغة الاهمية في تاريخ امتنا ومرحلة جديدة في حياة شعوبها وفي ظل تداعيات خطيرة تعطلت بسببها المسيرة السلمية بين العرب واسرائيل وبعد ان حولت اسرائيل عملية السلام الى عملية حرب ضد الشعب الفلسطيني مستخدمة القوة العسكرية لحصاره وعزله وجعله رهينة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتحيي القمة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي عبرت بوضوح عن مرارة الاحباط بعد سنوات طويلة من الترقب وانتظار ما تؤدي اليه التسوية السياسية التي لم تحقق نتائجها بسبب تعنت اسرائيل ومماطلتها وتراجعها عن تنفيذ التزاماتها. ويترحم القادة العرب على ارواح الشهداء الفلسطينيين ويعتبرون دماءهم الزكية رصيداً غاليا من اجل تحرير الارض واقامة الدولة وتحقيق السلام.

ويشيد القادة العرب بتجاوب الجماهير العربية من المحيط الى الخليج مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل ووقوفه في اجماع قومي واضح لاستنكار العدوان الاسرائيلي والاعمال الوحشية التي قامت بها قوات الاحتلال. ولقد جاءت حركة الجماهير العربية تعبيراً عن المشاعر القومية الكامنة والتضامن القوى مع نضال الشعب الفلسطيني من اجل سيادته وكرامته ومقدساته.

ويحمّل القادة العرب اسرائيل مسئولية اعادة المنطقة الى اجواء التوتر ومظاهر العنف نتيجة ممارساتها واعتدائها وحصارها لابناء الشعب الفلسطيني خرقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م بصفتها قوة احتلال فضلا عما يمثله ذلك من انتهاك

فاضح لقواعد القانون الدولي وتدمير لجهود بناء السلام في المنطقة اضافة الى تعامل حكام اسرائيل مع قضية القدس الشريف باستخفاف يرضي شهوة الاستعراض غير المسؤول والاستفزاز المتعمد المبني على العنصرية البغيضة ويطالبونها بالتوقف الفوري عن كافة الممارسات الاستفزازية والكف عن سياسة القمع ضد المواطنين العرب.

ويؤكد القادة العرب ان انتفاضة الاقصى اندلعت نتيجة استمرار وتكريس الاحتلال وانتهاكات اسرائيل للحرم القدسي وباقي المقدسات الاسلامية والمسيحية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ويستذكر القادة العرب باجلال ويذكّرون العالم بالشهداء الذين ضحوا بحياتهم دفاعاً عن ارضهم المحتلة ومقدساتهم دون ان يأبهوا بآلة الحرب التي حشدتها اسرائيل في مواجهة الشعب الفلسطيني الاعزل. كما يؤكدون حق الشعب الفلسطيني في اقتضاء التعويضات العادلة من اسرائيل جراء ما لحق به من اضرار وخسائر بشرية ومادية.

ويقررون استجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية انشاء صندوقين احدهما باسم (صندوق الأقصى) يخصص له ثمانمائة مليون دولار لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والاسلامية والقدس والحيلولة دون طمسها وتمكين الشعب الفلسطيني من الفكاك من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي. ويحمل الصندوق الثاني اسم صندوق انتفاضة القدس برأسمال مقداره مائتا مليون دولار يخصص للانفاق على اسر الشهداء الفلسطينيين في الانتفاضة وتهيئة السبل لرعاية وتعليم ابنائهم ويعربون عن بالغ تقديرهم لخادم الحرمين الشريفين لقراره بمساهمة المملكة بربع المبلغ المخصص لهذين الصندوقين.

ويدعو القادة العرب ابناء الامة العربية للتبرع بأجر يوم واحد من رواتبهم كمساهمة شعبية عربية لدعم الانتفاضة ومساندة النضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة الحرجة التي تواجهها امتنا العربية.

ويطالب قادة العرب بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في اطار الامم المتحدة ترفع تقريرها لمجلس الأمن ولجنة حقوق الانسان حول مسببات ومسؤولية التدهور الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني واللبناني وسائر المواطنين العرب في الاراضي المحتلة ويشددون في هذا الصدد على ماتضمنه قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٢ في ٧ اكتوبر ٢٠٠٠م والقرار الصادر عن الدورة الاستثنائية الخاصة للجنة حقوق الانسان في ١٩ اكتوبر ٢٠٠٠م وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر في ٢٠ اكتوبر ٢٠٠٠م ويطالبون مجلس الامن بمواصلة النظر في تطورات الاوضاع في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما تمثله من تهديد للسلم والامن الدوليين، وان يتولى مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة مسؤولية توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الاسرائيلي وذلك بالنظر في تشكيل قوة او وجود دولي لهذا الغرض اذ ان الامم المتحدة تتحمل المسؤولية الدائمة عن الارض والشعب الفلسطيني حتى تتحقق له ممارسة حقوقه الثابتة في في فلسطين طبقاً للشرعية الدولية.

ويؤكد القادة العرب ان الدول العربية سوف تلاحق وفقا للقانون الدولي من تسببوا في تلك الممارسات الوحشية ويطالبون مجلس الامن بتشكيل محكمة جنائية دولية مخصصة لمحاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين الذين ارتكبوا المجازر بحق الفلسطينيين والعرب في الاراضي المحتلة على غرار المحكمتين اللتين شكلهما المجلس لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، كما سوف يتابعون ملاحقتهم لمحاكمتهم وفق احكام النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

• وقف التطبيع العربي مع إسرائيل بسبب سياستها التي عوّقت عملية السلام.

ويعرب القادة العرب عن بالغ استيائهم وادانتهم لقيام اسرائيل بالتصعيد في تصرفاتها العدوانية ومواقفها الاستفزازية في وقت كانت تتهيأ فيه المنطقة للسلام العادل والشامل خصوصاً بعد ان قرر العرب منذ مؤتمر مدريد ان خيار السلام الشامل والعادل يفتح الطريق امام تسوية نهائية لصراع ملتهب امتد لاكثر من نصف قرن كامل.

ويدين القادة العرب عدم استجابة اسرائيل لخيار السلام وعدم سعيها نحو السلام الشامل والعادل في جدية ويحذرون اسرائيل من مواصلة الممارسات والتصرفات التي تهدد امن المنطقة وتقوض استقرارها.

ويؤكد القادة العرب أن للأمة ثوابت لا يمكن المساس بها وحقوقا لا يمكن المساومة عليها واهدافا لن يتوقفوا عن السعي لبلوغها بما يحقق المصالح العربية العليا.

كما يؤكد القادة العرب ان السلام يقوم على مفهومي الشمول والعدل باعتبارهما شرطين لازمين لقبوله واستمراره ويؤكدون ان هذا التوجه العربي يستدعي التزاما مماثلا من اسرائيل التي يتعين عليها ان تقابل هذا التوجه بموقف واضح يستند الى امتثالها للشرعية الدولية وفقا لقراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وسائر قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وثوابت ومبادىء العملية السلمية وفي مقدمتها مبدأ الارض مقابل السلام.

ويؤكد القادة العرب ان السلام الشامل والعادل لن يتحقق الا بعودة القدس الشريف

الى السيادة الفلسطينية الكاملة والتسليم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف التي هي ارض فلسطينية محتلة منذ عام ١٩٦٧م فضلا عما لها من تأثير روحي ومكانة دينية واستعادة جميع الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك انسحاب اسرائيل الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة ومن الجولان السوري المحتل الى خط الرابع من حزيران يونيو ١٩٦٧م واستكمال الانسحاب من الجنوب اللبناني الى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا والافراج عن الاسرى العرب المحتجزين في السجون الاسرائيلي وذلك تنفيذاً لقرارات الامم المتحدة وازالة المستوطنات الاسرائيلية تنفيذاً لقرار مجلس الامن رقم ٤٦٥ (١٩٨٠)م.

وفي هذا الاطار يؤكد القادة العرب مجددا دعمهم للاشقاء في سوريا ولبنان وفلسطين ويؤكدون تمسكهم بحقوقهم المشروعة واستعادة كامل اراضيهم المحتلة كما يؤكدون في هذا الصدد رفضهم لأية محاولات لفرض سلام غير عادل ولا متوازن على اساس المزاعم الاسرائيلية وعلى حساب الحقوق والمصالح العربية.

ويؤكد القادة العرب في ضوء انتكاسة عملية السلام التزامهم بالتصدي الحازم لمحاولات اسرائيل التغلغل في العالم العربي تحت اي مسمى والتوقف عن اقامة اية علاقات مع اسرائيل ويحملون اسرائيل مسؤولية الخطوات والقرارات التي تتخذ في صدد العلاقات مع اسرائيل من قبل الدول العربية بما في ذلك الغاؤها والتي تستوجبها مواجهة توقف عملية السلام وما نجم عنها من تطورات خطيرة مؤخرا والتفاعلات التي ادت اليها على الساحتين العربية والاسلامية وذلك الى حين التوصل الى السلام الشامل والعادل.

واذ يشدد القادة العرب على ان توقف عملية السلام في مختلف مساراتها الثنائية قد أدى الى ايقاف المسار متعدد الأطراف فانهم يؤكدون ان معالجة قضايا التعاون الاقليمي لا يمكن ان تتم دون انجاز حقيقي تجاه السلام الشامل والعادل في المنطقة كما ان توقف المسيرة السلمية بسبب سياسة اسرائيل وممارستها الاستفزازية يجعل الحديث عن المستقبل المشترك في المنطقة امرا غير ذي موضوع ويقررون عدم استئناف اي نشاط رسمي او غير رسمي في الاطار المتعدد الأطراف ووقف كافة خطوات وانشطة التعاون الاقتصادي الاقليمي مع اسرائيل في هذا الاطار وعدم المشاركة في اي منها وربط استئنافها ومداها بتحقيق انجاز ملموس في اتجاه تحقيق السلام العادل والشامل على كافة مسارات عملية السلام.

ويشيد القادة العرب بقرارات لجنة القدس وخصوصا بيان دورتها الاخيرة في اجادير بالمملكة المغربية برئاسة جلالة الملك محمد السادس الذي تؤكد فيه دعم موقف دولة فلسطين والذي يستند الى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية بما فيها الحرم القدسي الشريف وجميع الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية التي تشكل جزءاً من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبالقدس الشريف عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

ويستذكر القادة العرب قرار مجلس الامن رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي يدعو دول العالم الى عدم نقل سفاراتها الى القدس وبقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (عمان - ١٩٨٠م) الذي يؤكد على قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها الى القدس او تعترف بها عاصمة لاسرائيل .

ويؤكد القادة العرب ان تحقيق السلام والامن الدائمين في المنطقة يستلزم انضمام اسرائيل لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية واخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش والمراقبة الدولية. ويؤكدون في هذا الصدد الاهمية البالغة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من السلاح النووي وكافة اسلحة الدمار الشامل باعتبار هذا الهدف شرطا ضروريا ولازما لإرساء أية ترتيبات للامن الاقليمي في المنطقة مستقبلا.

• مطالبة الأمم المتحدة بحماية دولية للشعب الفلسطيني وتشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

ويعرب القادة العرب عن قناعتهم بأن المتغيرات الدولية المتلاحقة تحتم ضرورة تفعيل العمل العربي المشترك ودعم جامعة الدول العربية وتحديثها وتطوير مؤسساتها تعزيزاً لمستقبل دورها القومي.

وفي هذا السياق يقرر القادة العرب وهم يلتقون في هذه المرحلة الدقيقة اعتماد الالية الخاصة بالانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاخيرة (١١٤) وأقر صيغتها النهائية اجتماع وزراء الخارجية العرب التحضيري لهذه القمة.

وعملاً بالترتيب الهجائي لرئاسة انعقاد القمه الدورية يقرر الملوك والرؤساء والامراء عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية الثالثة عشرة في شهر مارس - آذار ٢٠٠١م برئاسة المملكة الاردنية الهاشمية في عمان بالاردن.

ويعبر القادة العرب عن ثقتهم في ان الانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية سوف يسهم في دعم العمل العربي المشترك في كافة المجالات ولا سيما المجال الاقتصادي الذي اصبح اكثر الحاحاً من اي وقت مضى في ظل تحولات دولية واقليمية تجعل من التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة، خاصة مع ما تمتلكه الدول العربية من مصادر ثروة بشرية وطبيعية واستراتيجية تسهم في تحقيق استقرار اقتصاد المنطقة والعالم ومعدلات نموه ورخاء شعوبه.

واشاد القادة العرب في ختام قمتهم بروح التضامن الكامل التي سادت المؤتمر والمناقشات البناءة التي أسهمت فيها الوفود الشقيقة كلها بصورة تعكس الاحساس العميق لدى الجميع قادة وحكومات وشعوبا بخطورة

واهمية بلورة موقف عربي موحد يقف في صلابة امام التهديدات الاسرائيلية سعياً لاعادة المسيرة السلمية الى طريقها الصحيح نحو سلام عادل وشامل في المنطقة. كما عبر القادة العرب عن تثمينهم لقرار صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر تحمل تكاليف لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي نص على انشائها القرار الصادر في ١٩/١٠/٢٠٠٠م عن الدورة الخاصة الخامسة للجنة حقوق الانسان وذلك حتى تتمكن من تحقيق اهدافها.

واكد القادة العرب عزمهم على مواصلة توظيف الطاقات العربية في خدمة قضايا امتهم ووضع كافة امكاناتها لتحرير الاراضي العربية المحتلة ودعم نضال الشعب الفلسطيني من اجل استرداد ارضه واقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس والحفاظ على المقدسات الاسلامية والمسيحية في فلسطين.

واتفق القادة العرب على مواصلة مشاوراتهم للتعامل مع المستجدات التي تواجه الأمة العربية.وقد عبر القادة العرب عن بالغ شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ولشعب جمهورية مصر العربية الشقيق على كرم الضيافة وحسن الوفادة مع التقدير الكامل لطريقة تنظيم المؤتمر واعداده، معربين لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك عن اطيب امنياتهم، ولشعب مصر الشقيق دوام الرفعة والازدهار.

ضمن قرارات القمة الطارئة: توقيع اتفاقية آلية انعقاد القمة العربية سنوياً

تم توقيع اتفاقية آلية انعقاد القمة العربية سنويا في الجلسة الصباحية التي عقدت يوم الأحد ١٤٢١/٧/٢٥هـ الموافق ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٠م بحضور وزراء الخارجية العرب وبذلك أصبح انعقاد القمة العادية القادمة في شهر مارس العام القادم ويتم استضافتها حسب الترتيب الأبجدي للدول العربية وأصبح من حق الأردن تنظيم واستضافة أول قمة عربية بصفة دورية وفي حالة اعتذار الدولة حسب ترتيبها الأبجدي تعقد القمة في القاهرة.

وكان الملوك والرؤساء والامراء والقادة العرب قد وافقوا بالاجماع على اتفاقية انعقاد القمة دوريا في الجلسة المسائية التي عقدت أول أيام انعقاد القمة العربية.

ينص مشروع آلية انعقاد القمة العربية على ما يلي:

«مادة١» ينعقد اجتماع مجلس الجامعة على المستويات التالية:

* ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية أو من يمثلهم.
* وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم .
* المندوبين الدائمين.
* مجلس الجامعة على مستوى القمة هو أعلى سلطة في الجامعة.

«مادة٢» يقوم مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في دورة مارس بالاضافة الى مهامه الأصلية بالتحضير لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية.

«مادة٣» ينعقد المجلس على مستوى ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية في دورة عادية مرة في السنة في شهر مارس وانه عند الاقتضاء، وعند بروز مستجدات تتصل بسلامة الأمن القومي تعقد دورات غير عادية اذا تقدم أحد الأعضاء، أو الأمين العام بطلب ذلك ووافق على عقدها ثلثا الأعضاء.

«مادة٤» أ- تعقد دورات المجلس على مستوى القمة العربية في مقر الجامعة بالقاهرة ويتناوب أعضاء المجلس على الرئاسة حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء.

ب - يجوز عقد دورات للمجلس خارج المقر اذا دعت اليها احدى الدول الأعضاء على أن تكون الرئاسة للدولة التي ترأس القمة.

جـ - تقتصر رئاسة المجلس على ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية.

«مادة٥» يقوم مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفة خاصة بما يلي:

أ- النظر في القضايا المتعلقة باستراتيجيات الأمن العربي بكافة جوانبه وتنسيق السياسات ذات المصلحة العليا للدول العربية.

ب - النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي يرفعها اليه مجلس الجامعة العربية إلى مستوى وزراء الخارجية.

جـ - الموافقة على تعيين الأمين العام للجامعة.

د- الموافقة على تعديل ميثاق الجامعة.

«مادة٦» يقوم مجلس الجامعة، على مستوى وزراء الخارجية والأمين العام للجامعة بالتنسيق مع الدولة التي ترأس مجلس الجامعة على مستوى القمة، بمتابعة تنفيذ قرارات القمة واعداد التقارير الدورية بشأنها والتحضير للقمة التالية.

«مادة٧» يكون لكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية باجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر قرارات المجلس في المسائل الاجرائية بالأغلبية.

«مادة٨» تضع الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء، والدولة المستضيفة للمؤتمر الاجراءات التنظيمية والمراسيمية لدورات مجلس الجامعة على مستوى القمة.

* تكليف الأمانة العامة باعداد مذكرة حول كيفية تنفيذ هذه المادة استرشادا بما ورد في النظام الداخلي لمجلس الجامعة.

«مادة٩» أ- يصدق على هذا الملحق بعد اقرارة من قبل القادة العرب وفقا للأنظمة المتبعة في الدول الأعضاء، ويصبح نافذا بعد انقضاء١٥يوما من تاريخ وثائق التصديق من أغلبية الدول الأعضاء لدى الأمانة العامة.

ب - يعتبر هذا الملحق جزءا مكملا لميثاق جامعة الدول العربية وله نفس قوته.